**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**

**قسم العلوم الاجتماعية**

**المقياس : المخدرات**

**الموضوع**

# الجهود التشريعية العالمية والمحلية في مواجهة ظاهرة المخدرات

**الطالبات :**

-أمينة منصر

-ميريني مسعودة

-عثمان ام كلثوم

-نعجي روميسة

**الأستاذة :**

-بشقة

**السنة الجامعية: 2024-2025**

## خطة البحث

**مقدمة**

**المبحث الأول : الجهود التشريعية العالمية في مكافحة المخدرات**

**المطلب الأول : الاتفاقيات الدولية في مكافحة المخدرات**

**المطلب الثاني: الآليات الرقابية الدولية المعتمدة**

**المبحث الثاني : الجهود التشريعية الجزائرية في مكافحة المخدرات**

**المطلب الاول : الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في الجزائر**

**المطلب الثاني: التدابير التشريعية لمكافحة المخدرات**

**المطلب الثالث: التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة المخدرات**

**خاتمة**

**قائمة المصادر والمراجع**

**مقدمة**

تُعدّ ظاهرة المخدرات من أخطر الظواهر الاجتماعية والأخلاقية التي تهدد المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، لما لها من آثار مدمرة تطال الفرد والمجتمع على حد سواء. فقد أصبحت هذه الظاهرة تتخذ أبعاداً معقدة تتجاوز الجانب الصحي إلى تهديد البنى الاجتماعية والقيم الأخلاقية، مما جعل منها قضية تثير اهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع والمشرعين عبر العالم.

في ظل هذه التحديات، برزت الحاجة إلى وضع جهود تشريعية منظمة على الصعيدين العالمي والمحلي للحد من انتشار المخدرات ومكافحة شبكات الاتجار بها. فقد عمل المجتمع الدولي عبر مؤسسات ومنظمات متعددة على إقرار اتفاقيات وتشريعات تهدف إلى تجريم زراعة وصناعة وتوزيع المواد المخدرة، إلى جانب محاولات لتقويض الطلب عليها من خلال حملات التوعية وبرامج العلاج وإعادة التأهيل. وعلى المستوى المحلي، اتجهت الدول إلى تبني قوانين صارمة وسياسات خاصة لمكافحة المخدرات تتفاوت في شدتها ونجاعتها حسب خصوصيات كل مجتمع.

ومع ذلك، تبقى فعالية هذه الجهود محل نقاش فلسفي عميق، إذ تطرح تساؤلات حول مدى قدرتها على معالجة الجذور الأخلاقية والاجتماعية للظاهرة، وهل تكفي المعالجة القانونية وحدها لمواجهة هذا الخطر المتنامي، أم أن الظاهرة تتطلب رؤية أكثر شمولية تتأسس على إعادة بناء القيم والوعي الإنساني؟

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة الجهود التشريعية العالمية والمحلية المبذولة لمكافحة ظاهرة المخدرات، مع تحليل فلسفي لطبيعتها وأثرها، من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الجهود التشريعية، سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، أن تواجه ظاهرة المخدرات بفعالية؟

## المبحث الأول : الجهود التشريعية العالمية في مكافحة المخدرات

### المطلب الأول : الاتفاقيات الدولية في مكافحة المخدرات

- **الاتفاقية الوحيدة للمخدرات نيويورك 1961م**

سميت بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لأنها ألغت جميع البروتوكولات السابقة المبرمة في مجال مكافحة المخدرات سواء تلك التي سبقت عصبة الأمم أو في ظلها وحلت محلها كاتفاقية موحدة ، حققت التكامل بين أنظمة الرقابة الدولية المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات ، وبموجب هذه الاتفاقية تم تخفيض عدد الهيئات المعنية بمراقبة المخدرات إلى هيئة دولية موحدة تنص عليها نصوص الاتفاقية الجديدة تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مقر الأمم المتحدة بتاريخ 30 مارس 1961 م ممن قبل ممثلي أغلب دول العالم وقد صادقت الجمهورية الجزائرية على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم رقم 343-63 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963م ودخلت هذه الاتفاقية مرحلة النفاذ في 13 كانون الأول 1964م وقد جاءت الاتفاقية بمبادئ عديدة.[1]

- **اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 م**

برزت إلى الوجود مشكلة المؤثرات العقلية بشكل ملحوظ في خمسينيات القرن الماضي حيث بدأت تثار في المؤتمرات الدولية وعرضت لأول مرة مشكلة إساءة استعمال المنشطات ( الامفيتامينات ) على لجنة المخدرات ولكن لم تحصل الموافقة على إخضاعها إلى الرقابة الدولية، وأشارت اللجنة إلى انه يمكن الاكتفاء بإجراءات الرقابة على المستوى المحلي للدول ولكن سرعان ما تزايدت خطورة المؤثرات العقلية بعد أن ثبت عدم جدوى إجراءات الرقابة المحلية لذلك شكلت لجنة المخدرات لجنة فرعية الدراسة هذه المشكلة في شباط 1946م حتى تم مناقشتها في أول دورة ، وقد تم إقرار هذه الاتفاقية في 21 فيفري 1971م وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم رقم 77-177 المؤرخ في 07 ديسمبر 1977م،

---

[1] موسى بدادي، الآليات الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتطبيقاتها في القانون، مذكرة ماست، تخصص قانون جنائي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، ص 10.

والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية لاقت صعوبات كبيرة لغاية إقرارها وذلك بسبب تضرر مصالح العديد من الدول وشركاتها نتيجة توقيع الاتفاقية لذلك تأخر وضع الاتفاقية موضع النفاذ حتى تاريخ 16 فيفري 1976م[1].

- **الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1994**

تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من التدابير والاستراتيجيات لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في الوطن العربي حيث وفي المادة 2 منها ألزمت الدول الأطراف فيها بتجريم جميع الأفعال المشمولة بالاتفاقية والتي تعتبر من جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية من بينها مثالا لا حصرا القيام بالإنتاج أو الصنع أو الاستخراج أو التسليم أو الحيازة أو الاستيراد أو الاتجار غير القانوني لأي نوع من المخدرات أو المؤثرات العقلية ، أو زراعة أو استيراد أو تصدير أي نباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة، أو صنع مواد مدرجة في الاتفاقية بغرض الاتجار فيها بصورة غير قانونية، أو القيام بعمليات التمويه والإخفاء للأموال التي مصدرها الاتجار غير المشروع في المخدرات أو المؤثرات العقلية، وعلى الدول مراعاة جسامة هذه الجرائم في الأحوال والظروف التي حددتها هذه المادة ..[2]

- **الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2010**

هدف هذه الاتفاقية إلى التعاون العربي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة 15، فيجب على الدول الأطراف أن تتخذ ما يلزم من تدابير من أجل تحريم الأنشطة المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية حسب الأحكام الواردة في الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار في المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في حال ارتكابها من طرف مجموعة إجرامية ، وتحريم غسل متحصلات هذه الجريمة .

---

[1] موسى بداي، المرجع السابق، ص 12.

[2] عمار ثليجي، الآليات الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة القانون والعلوم البيئية، العدد 5، المجلد 4، 2024، ص 95.

نصت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة كغيرها من الاتفاقيات السابقة الذكر على مجموعة من الأحكام والقواعد التي تنظم التعاون العربي في مجال المساعدة المتبادلة قضائيا وقانونيا، تقدم الأطراف أقصى درجات المساعدة في إجراءات الاستدلال والملاحقات والتحقيقات ككشف عائدات الجرائم المشمولة بالاتفاقية ، والقيام بعمليات التفتيش، ومعاينة المواقع من أجل الحصول على أدلة، وإتاحة المعلومات للطرف الذي قد تساعده في مباشرة العمليات والإجراءات الجنائية 18، ولا يجوز لطرف رفض طلبات المساعدة من قبل الدولة المطلوب منها ذلك إلا في حالات معينة خصتها الاتفاقية بالسيادة والتعارض مع قوانينها الداخلية، أو تتعارض مع حكم قضائي بات حول الجريمة موضوع طلب المساعدة في إقليما، أو كان من شأن هذه المساعدة أن تضر بتحقيقات قائمة.[1]

**المطلب الثاني: الآليات الرقابية الدولية المعتمدة**

إن جهود المجتمع الدولي لم تقتصر فقط على توقيع المعاهدات، بل عمد إلى إيجاد آليات دولية قانونية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والوقاية منها، بهدف الوصول إلى مجتمع دولي خال من المخدرات، سيما وأنه قد يصعب على المجتمع الدولي أن يواجه مثل هذه الآفة التي تهدد استقرار الشعوب ومستقبلها ككل في ظل غياب مثل هذه الآليات والأجهزة.

- **الانتربول**

يعتبر مكتب الإنتربول الدولي من أهم وأبرز الأجهزة الدولية التي تعمل على مكافحة جرائم المخدرات. وقد أنشئ هذا الجهاز بهدف تقوية التعاون بين الدول لتنشيط الخدمات وتبادل المعلومات بين المنظمات المحلية والدولية بكل ما يتعلق بالإنتاج والإتجار والاستعمال غير المشروع للمخدرات.

[1] عمار ثليجي، المرجع السابق، ص 96.

- **المجلس الدولي لمكافحة الإدمان على المخدرات**

يؤدي هذا المجلس دورا فعالا بخصوص مكافحة الإدمان على الكحول والمخدرات، فهو يدعم قيام المؤتمرات التي تتناول مختلف القضايا المرتبطة كسلامة المرور، وعلم نفس النقل والصحة العامة، والقانون، والطب، والاقتصاد، وإنفاذ القانون، والسياسة العامة، والتعليم، وعلم الصيدلة، وعلم السموم، وعلم الطب الشرعي، والعوامل البشرية، والتدخل وإعادة التأهيل في مجال الكحول .

وهناك أيضا المنظمات غير الحكومية التي تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق النفع العام والمنفعة المتبادلة لأعضائها، فالأساس في عضويتها وفيما تستهدفه من نفع هو المواطنة العالمية [1].

**المبحث الثاني : الجهود التشريعية الجزائرية في مكافحة المخدرات**

سعت الجزائر إلى وضع سياسة تشريعية متكاملة تهدف إلى الوقاية من ظاهرة المخدرات، والتقليل من آثارها السلبية، وقمع الجرائم المرتبطة بها، من خلال سن قوانين خاصة وتنظيم التدابير الوقائية والردعية، إلى جانب تعزيز التعاون مع المحيطين الإقليمي والدولي.

**المطلب الاول : الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في الجزائر**

تبنّت الجزائر منظومة قانونية شاملة لمكافحة المخدرات، تجسدت أساسًا في الأمر رقم 04-18 المؤرخ في 29 أوت 2004، والذي عُدّ الإطار المرجعي الأساسي للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحة الإتجار غير المشروع بها.

[1] محمد فرحات، السياسية التشريعية المتبعة لمكافحة جرائم المخدرات على المستويين الدولي والعراقي، مجلة القرار للبحوث العلمية، العدد 7، المجلد 3، 2024، ص 416 .

وقد جاء هذا النص ليواكب الالتزامات الدولية للجزائر وفق الاتفاقيات الأممية لمكافحة المخدرات، كما أدخل تدابير جديدة تعزز من دور الدولة في إحباط الأنشطة المرتبطة بالمخدرات، سواء عبر تشديد العقوبات أو وضع آليات للوقاية الاجتماعية

إضافة إلى ذلك، خُصصت نصوص قانونية أخرى تكميلية، مثل قانون الصحة وقانون الإجراءات الجزائية، التي عالجت بعض الجوانب المرتبطة بالتعاطي والعلاج الإجباري للمدمنين.[1]

**المطلب الثاني: التدابير التشريعية لمكافحة المخدرات**

اعتمد المشرع الجزائري مجموعة من التدابير التشريعية المزدوجة، تجمع بين الإجراءات الوقائية والردعية. من الناحية الوقائية، تم التركيز على برامج التوعية والتحسيس داخل المؤسسات التعليمية ومراكز العمل. أما من الناحية الردعية، فقد شدد العقوبات الجنائية في قضايا إنتاج أو بيع أو نقل المخدرات، بحيث تصل العقوبات إلى السجن المؤبد أو حتى الإعدام في بعض الحالات المرتبطة بالجريمة المنظمة .

كما أقر المشرع التدخل المبكر عبر آليات العلاج الإجباري للمدمنين بناءً على قرار قضائي، بغية إعادتهم إلى الحياة الاجتماعية السوية.[2]

**المطلب الثالث: التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة المخدرات**

انطلاقًا من الطابع العابر للحدود لجريمة المخدرات، حرصت الجزائر على الانخراط في عدة اتفاقيات دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

---

[1] بوحنية قوي، "السياسة الجنائية في مكافحة جرائم المخدرات في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 19، 2018، ص ص. 247.
[2] صافي فريدة، "التدابير الوقائية والردعية في مكافحة المخدرات"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 8، 2020، ص ص. 148.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك الجزائر بنشاط في مبادرات الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية لمكافحة الجريمة المنظمة، بما فيها المخدرات. كما أبرمت عدة اتفاقيات تعاون ثنائي مع دول الجوار بهدف التنسيق الأمني وتبادل المعلومات .

وتُعد مشاركة الجزائر في الجهود الإقليمية جزءًا من استراتيجيتها الشاملة لمواجهة التحديات المرتبطة بالمخدرات والجريمة المنظمة .[1]

تُدرك الجزائر أن جريمة المخدرات تتجاوز الحدود الوطنية، لذلك اعتمدت سياسة خارجية نشطة لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال. وقد تجسد هذا التعاون في عدة مستويات:

**أولًا: التعاون الدولي**

**الاتفاقيات الدولية:**

صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الأممية ذات الصلة، أبرزها:

-الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (اتفاقية فيينا).

هذه الاتفاقيات تُلزم الجزائر بتجريم أفعال الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتبادل المساعدة القضائية مع الدول الأخرى في التحقيقات والمتابعات القضائية.[2]

**التعاون عبر الإنتربول:**

[1] لعروسي محمد، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 150.
[2] دحماني عبد الحكيم، "آليات التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 5، 2017، ص 102.

تتعاون الجزائر مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن شبكات التهريب الدولية وملاحقة المجرمين الهاربين.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC):

تشارك الجزائر في البرامج التي ينظمها هذا المكتب، خاصة في ما يتعلق ببناء القدرات وتعزيز الكفاءات الأمنية والقضائية .[1]

**ثانيًا: التعاون الإقليمي**

**في إطار الاتحاد الإفريقي:**

تسعى الجزائر، باعتبارها عضوا فاعلا في الاتحاد الإفريقي، إلى دعم المبادرات الإقليمية مثل "الخطة الإفريقية لمكافحة المخدرات 2019–2023"، وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية للدول الأعضاء، وضمان التنسيق العملياتي في التصدي للتهريب عبر الحدود.

**التعاون العربي:**

تشارك الجزائر في "الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات" (1995)، والتي تفرض تعاونًا أمنيًا وقضائيًا بين الدول العربية، بما يشمل تسليم المجرمين وتبادل المعلومات بشأن الشبكات الإجرامية.

**التعاون الثنائي:**

على المستوى الثنائي، عقدت الجزائر اتفاقيات تعاون مع العديد من دول الجوار (تونس، المغرب، ليبيا، مالي، النيجر) لمراقبة الحدود المشتركة ومكافحة تهريب المخدرات، خاصة في ظل الوضع الأمني المضطرب ببعض الدول الساحلية.

---

[1] لعروسي محمد، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 123.

**ثالثًا: آليات تنفيذ التعاون**

إنشاء وحدات اتصال مشتركة على الحدود.

تنظيم دورات تدريبية مشتركة بين الأجهزة الأمنية الجزائرية ونظيراتها الأجنبية.

تفعيل الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتبادل المعلومات وتسليم المجرمين المرتبطين بجرائم المخدرات.

إن هذه المقاربة المتعددة المستويات تهدف إلى محاصرة الظاهرة على كافة الأصعدة، وتجسد قناعة الجزائر بأن مكافحتها الفعالة للمخدرات تمر عبر التعاون الإقليمي والدولي الفعال والمستمر.

## خاتمة

في ختام هذا البحث، تبيّن أن ظاهرة المخدرات تمثل تحدياً عابراً للحدود الوطنية والثقافية، بما تحمله من أبعاد خطيرة تمسّ القيم الأخلاقية والروابط الاجتماعية، إلى جانب آثارها الصحية والاقتصادية الكارثية. وقد أظهرت الجهود التشريعية العالمية، من خلال الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية في مختلف الدول، إدراكاً جماعياً لخطورة هذه الظاهرة والسعي الحثيث إلى مواجهتها بالوسائل القانونية والردعية.

غير أن القراءة لهذه الجهود تكشف عن محدوديتها في معالجة الأسباب العميقة للمشكلة، إذ أن التعامل القانوني غالباً ما يركز على النتائج دون معالجة الجذور الثقافية والاجتماعية والأخلاقية التي تسهم في تفشي المخدرات. فالمعركة ضد هذه الظاهرة ليست معركة قانونية فقط، بل هي معركة فكرية وثقافية تتطلب تعزيز قيم الوعي والحرية المسؤولة والكرامة الإنسانية.

وبالتالي، فإن مكافحة المخدرات تقتضي مقاربة شاملة تجمع بين التشريع الرادع، والسياسات التربوية والاجتماعية الهادفة إلى بناء الإنسان الواعي بذاته ومجتمعه. كما ينبغي أن يكون هناك انسجام بين الأبعاد القانونية والأبعاد الأخلاقية لضمان فعالية الجهود المبذولة.

## قائمة المصادر والمراجع


1. موسى بدادي، الآليات الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتطبيقاتها في القانون، مذكرة ماست، تخصص قانون جنائي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.
2. عمار ثليجي، الآليات الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، مجلة القانون والعلوم البيئية، العدد 5، المجلد 4، 2024.
3. محمد فرحات، السياسية التشريعية المتبعة لمكافحة جرائم المخدرات على المستويين الدولي والعراقي، مجلة القرار للبحوث العلمية، العدد 7، المجلد 3، 2024.
4. بوحنية قوي، "السياسة الجنائية في مكافحة جرائم المخدرات في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 19، 2018.
5. صافي فريدة، "التدابير الوقائية والردعية في مكافحة المخدرات"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 8، 2020.
6. لعروسي محمد، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.
7. دحماني عبد الحكيم، "آليات التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 5، 2017.